S/1999/311
23 March 1999
ARABIC

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٩ آذار / مارس ١٩٩٩ موجهة من
الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طي هذا نسخة من الرسالة المؤرخة ١٩ آذار / مارس ١٩٩٩ الموجهة إلى من عمر
مصطفى المنتصر، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (انظر المرفق).

وأود التأكيد على أنه عملا بالفقرة الثانية من تلك الرسالة، ستشرع الأمانة العامة في اتخاذ
الإجراءات اللازمة للقيام بنقل المتهمين إلى هولندا.

وسيكون من دواعي تقديري أن تعرضوا هذه الرسالة ومرافقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي عطا عنان

مرفق

[الأصل: بالعربية]

رسالة مؤرخة ١٩ آذار / مارس ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بالجماهيرية العربية الليبية

أود أن أعبر لمعاليكم عن شكر وتقدير الجماهيرية العظمى لجهودكم الطيبة والحيثية وكذلك للرئيس نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وassador الحرميين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، وصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز لأجل التوصل إلى حل عادل لقضية لوكربي، والتي عانت الجماهيرية من أثرها بلا ذنب اقترفته لأكثر من عشر سنوات.

إن الجماهيرية تواافق على مثول المتهمين أمام المحكمة في ٦ نيسان / أبريل ١٩٩٩ بناء على ما اتفق عليه في النقاط التالية:

- ١ - تأتي محكمة اسكتلندية إلى هولندا بغرض إجراء المحاكمة للمتهمين وفق القانون الاسكتلندي في إطار ما اتفق عليه الفريق القانوني وبحضور مراقبين دوليين يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة وبالتشاور مع جمهورية جنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية.
- ٢ - قضاء المتهمين مدة العقوبة في حالة الإدانة في اسكتلندا تحت إشراف الأمم المتحدة ورعاية القنصلية الليبية في اسكتلندا وحسب ما اتفق عليه مع الحكومة البريطانية من ترتيبات.
- ٣ - يتم تجميد العقوبات فورا على الجماهيرية حال وصول المتهمين إلى هولندا وترفع العقوبات نهائيا حال تقديم الأمين العام تقريره بالتزام الجماهيرية بقرارات مجلس الأمن خلال تسعين يوما.

كما يطيب لي التذكير مرة أخرى بالآتي:

- ١ - ما سبق وأن أعلنته الجماهيرية مرارا من وقوفها ضد الإرهاب بكل أشكاله وإدانتها لكل الأعمال الإرهابية، حيث أن الجماهيرية ضحية لمثل هذه الأعمال التي لا تقرها الأديان السماوية ولا القوانين الدولية والإنسانية.

- ٢ - تتعهد الجماهيرية بالتعاون مع إجراءات التحقيق والمحاكمة في حدود التشريعات والقوانين السائدة بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

- ٣ - تكرر الجماهيرية ما سبق وأن أعلنته بشأن التعويضات في حالة إدانة المتهمين من قبل المحكمة وصدور قرار نهائي بذلك من قبل المحكمة لذا فإن الجماهيرية في إطار ما ذكر أعلاه ترى أن يصدر قرار من مجلس الأمن بهذه الترتيبات والالتزامات الملزمة لكل الأطراف المعنية.

(توقيع) عمر المنتصر
أمين اللجنة الشعبية العامة
للاتصال الخارجي والتعاون الدولي